بتاريخ: 6 أكتوبر 2021 العدد: 648 المصدر: اليوم السابع (2021/9/14)

تقرير التنمية البشرية 2021: مصر نجحت في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي

بعد توقف دام 10سنوات استطاعت مصر إصدار تقرير التنمية البشرية 2021، والذي يُعد أحد أهم التقارير الدولية التي ترصد وضع التنمية البشرية على مستوى العالم، وكانت مصر من أوائل الدول التي حرصت على توثيق حالة التنمية البشرية؛ حيث أصدرت 11 تقريراً منذ عام 1994، ويمثل تقرير هذا العام الإصدار الثاني عشر.

رابط الخبر

الرأي

- من الجيد أن يعود إصدار تقرير التنمية البشرية لمصر، والذي صدرت نسخته الدولية الأولى في عام 1990، لتجمع البلاد المختلفة على مستوى العالم في مؤشر واحد يقيس جودة حياة الأفراد ويستهدف التركيز على الفرص والاختيارات المتاحة أمامهم.

- تختلف هوية وهيكل تقرير التنمية البشرية لمصر 2021 عن صورته المعتادة التي توقف إصدارها في عام 2010؛ فقد ركز تقرير العام الحالي بشكل أكبر على ما تم إنجازه من مشروعات ومبادرات فيما يتعلق ببعض أبعاد التنمية البشرية على المستوى الكلي.

- يغيب عن تقرير 2021 ركن أساسي من الأركان التي تميز سلسة تقارير التنمية البشرية الخاصة بمصر منذ عام 1994 وحتى عام 2010، وهو مؤشر التنمية البشرية المركب الذي يجمع بين الصحة، التعليم، والدخل بمعادلة ثابتة على المستوى المحلي، واستُبدل ذلك في تقرير هذا العام بتناولهم بشكل منفصل.

- نظراً لغياب مؤشر التنمية البشرية للمحافظات أصبح من الصعب متابعة السلسلة الزمنية للأداء التنموي لها، والتعرف على أهم ملامح تطور الجغرافيا الاقتصادية والاجتماعية لمصر على مستوى المحليات خلال الفترة من 2010 -2021.

- رغم أهمية تصميم برامج حماية اجتماعية شاملة ومشروعات خدمية تستهدف الفئات الأكثر فقراً، **والتي تم استعراضها بالتفصيل عبر فصول التقرير المختلفة**، إلا أن الأهم هو تقييم نتائج هذه البرامج وما حققته من أثر إيجابي على أوضاع الفقراء، خاصة أن بعضها لم يُنفّذ بعد، على سبيل المثال: هل انتقلوا من الشريحة التي ينتمون إليها إلى شريحة أعلى نتيجة لهذه البرامج؟ هل انعكست هذه البرامج على جودة الخدمات التي يحصلون عليها من صحة وتعليم ومسكن؟ هل تعكس هذه البرامج احتياجاتهم الفعلية؟ إلى أي مدى تُعد هذه المساهمات مستدامة؟

- بالنسبة للدول التي تم المقارنة بها لتقييم وضع مصر تنمويا في مجالات التنمية البشرية، فهي لا تفيد كثيراً حيث إنها ليست الدول التي تتنافس معها مصر اقتصادياً، على سبيل المثال جنوب إفريقيا، المغرب، تركيا وهذا هو المحك.

- بما أن متابعة الأداء التنموي لمصر مرهونة في الأساس بتحليل الوضع الاقتصادي الكلي بالمقارنة بالأوضاع السابقة، سيقوم التحليل التالي برصد هذا التطور على مستوى المحافظات من خلال بعض المؤشرات الأخرى التي تعكس ركائز التنمية البشرية بمصر قبل عقد مضى، وتحليل التطور الذي طرأ عليها بين عامي 2008 و2018 من واقع تقرير التنمية البشرية لمصر عام 2010 ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة (SDG Indicators) الواردة بالتقرير الحالي 2021، على الترتيب.

يهتم الرأي تحديداً بمعدل الفقر كأهم المؤشرات التي تُلخّص حالة التنمية البشرية، وذلك للأسباب التالية:

1. تقع قضية الفقر في القلب من الأهداف الأخرى، حيث يؤثر مستوى الفقر على فرص الحصول على تعليم جيد، تلقي خدمات صحية جيدة والحصول على عمل لائق، ويتأثر بهم في نفس الوقت. وبالتالي يعتبر الفقر إلى حد كبير ملخص لحالة التنمية البشرية.
2. يأتي القضاء على الفقر والمجاعة في مقدمة الأهداف التنموية (الهدفين الأول والثاني).
3. ناقش تقرير التنمية البشرية لمصر عام 2010 قضية الفقر كأحد الركائز الرئيسية التي تمس الشباب وتؤثر على جودة حياتهم وخاصة فيما يتعلق بارتباطه بمعدلات البطالة ارتباطاً وثيقاً[1].

[1] كانت قضية الشباب وبناء مستقبلهم هي موضوع التقرير الرئيسي.

- يوضح الشكل (1) أدناه تحليل التوزيع الجغرافي لمعدلات الفقر بين عامي 2008 و2018 على المحور الأيسر، ونجد أنه، فيما عدا محافظتي الفيوم وبني سويف، ساءت أوضاع كافة المحافظات فيما يتعلق بانتشار الفقر، بل إن هناك عدد من المحافظات التي لم تكن تشهد فقراً في عام 2008، مثل المحافظات الحدودية[2] والتي تمتعت وقتها بمستوى مرتفع من التنمية البشرية وفقا للمؤشر (0.73-0.79)، ارتفع معدل الفقر بها بشكل ملحوظ ليتراوح بين 13%-53%، أي بما يفوق المتوسط العام (32.5%)[3] بنحو 20 نقطة مئوية.

الشكل (1): التوزيع الجغرافي لمعدلات الفقر بين عامي 2008 و2018 ومؤشر التركز الصناعي لعام 2019

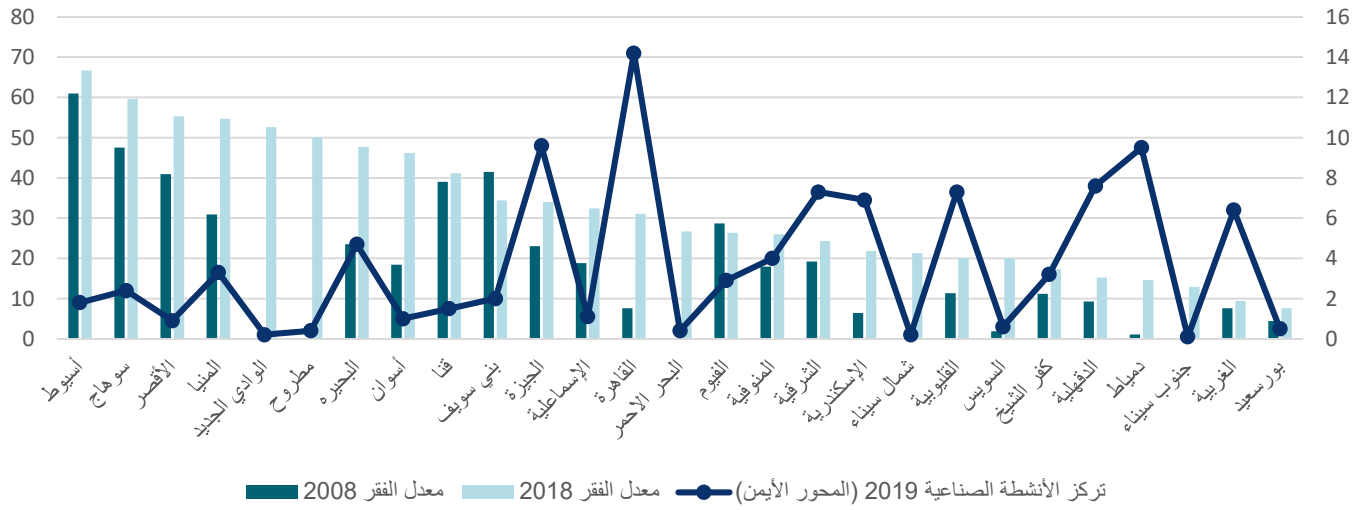

المصادر: معدلات الفقر: تقرير التنمية البشرية لمصر لعامي 2010 و2021؛ و
مؤشر التركز الصناعي: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية بناءً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية في عام 2019.

- ازداد الفقر في بعض المحافظات الحضرية مثل القاهرة والإسكندرية بما يفوق ثلاثة أضعاف المعدل في 2008، وعشرة أضعافه في محافظات أخرى مثل السويس ودمياط،

[2] الوادي الجديد، شمال سيناء، جنوب سيناء، البحر الأحمر ومطروح.
[3] معدل الفقر على مستوى الجمهورية.

وإن كانت لاتزال أقل من المتوسط العام، بعد أن سجلت كل منهما مستوى مرتفع جداً (0.81) ومرتفع (0.78) للتنمية البشرية في تقرير عام 2010، على الترتيب.

- ظلت محافظات الوجه القبلي مثل سوهاج، أسيوط، الأقصر، أسوان، المنيا وقنا تشهد معدلات مرتفعة من الفقر ولكن بشكل أكبر، وبما يفوق المتوسط بنحو 20-30 نقطة مئوية. والعكس بالنسبة لمحافظات الوجه البحري، حيث كانت قد شهدت مستويات منخفضة نسبياً في عام 2008، إلا أنها ارتفعت في عام 2018 ارتفاعاً بلغ الضعف لبعضها مثل البحيرة بما يفوق المتوسط العام بنحو 17 نقطة مئوية، وأقل من الضعف للباقي مثل المنوفية والإسماعيلية، لمعدلات تقل عن المتوسط العام.

- يصاحب هذه الاتجاهات في تطور مستويات الفقر على المستوى الجغرافي نمطاً هامّا للغاية يرصد مستويات **التركز الصناعي للأنشطة الاقتصادية بالمحافظات عن عام 2019** كما يظهره المحور الأيمن بالشكل (1) أعلاه، والذي يؤكد وجود علاقة عكسية تربط معدلات الفقر بمدى تركز النشاط الصناعي، بحيث تفتقر المحافظات التي يوجد بها معدلات مرتفعة من الفقر إلى أنشطة الصناعات التحويلية مثل المحافظات الحدودية، ومحافظات الوجه القبلي، وبعض محافظات الوجه البحري. والعكس صحيح، تتركز الأنشطة الصناعية بشكل أكبر في المحافظات التي تسودها معدلات منخفضة من الفقر.

يعكس هذا التحليل أحد البنود الهامة في روشتة العلاج السليمة للخروج من دوائر الفقر المتزايد؛ ألا وهي زيادة النشاط الاقتصادي **في المحافظات الفقيرة** وخاصة الصناعي بمفهومه الشامل[4] لما له من قدرة على خلق فرص عمل حيث؛

- يعد القطاع الصناعي المُشغل الأكبر للعمالة الذي يمتص نسبة كبيرة من العمال خاصة ذوي الياقات الزرقاء، خريجي التعليم الفني الذين يمثلون النسبة الأكبر من الفقراء ومحدودي الدخل، ونسبة كبيرة من الإناث، وهنا تظهر أهميته في المناطق الفقيرة بشكل خاص في الريف حيث تزداد نسبة الأسر التي ترأسها نساء.

[4] يتضمن المفهوم الشامل للصناعة الصناعات التحويلية وما يرتبط بها من تجارة وخدمات.

- يسهم رواج النشاط الصناعي من المنظور الشامل في تنشيط الصناعات التحويلية داخل المحافظات وما يرتبط بها من تجارة وخدمات، والتي من شأنها تحفيز النمو الاقتصادي بما يعزز من موقف التنمية البشرية في المجالات الأخرى.

جدير بالذكر:

- في الفصل الرابع من التقرير والذي يناقش وضع المرأة المصرية، تم عرض أحد المشروعات الهامة التي أعدها المركز المصري للدراسات الاقتصادية حول تمكين المرأة المصرية والذي قدم خلاله "دليل المرأة المصرية لريادة الأعمال"، ضمن الجزء الخاص بالبرامج والمشروعات التي تستهدف التمكين الاقتصادي للمرأة، ويستفيد منه حالياً جهاز تنمية المشروعات وقطاع البنوك.

الإطار (3): دليل المرأة المصرية لريادة الأعمال

- في إطار تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال، أعدَّ المجلس القومي للمرأة، والمركز المصري للدراسات الاقتصادية، والمعونة الكندية، دليل المرأة المصرية لريادة الأعمال، بهدف تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية. وجرى إعداد الدليل باللغة العامية لتسهيل استيعاب المعلومات المتوافرة فيه. وشارك المجلس القومي للمرأة في إعداد دورات تدريبية بخصوص الدليل بالتعاون مع المركز.
- ويهدف الدليل إلى بناء قدرات المرأة التي ترغب في بدء تأسيس مشروع لمساعدتها على توفير دخل مناسب، بالإضافة إلى مساعدة المرأة التي لديها مشروع بالفعل وترغب في توسيعه، أو التي تواجه مشكلات في تنفيذه من خلال تقديم النصح والتوجيهات من خلال هذا الدليل.
- وينقسم الدليل إلى أربعة أجزاء رئيسية، يتضمَّن الأول منها كيفية الدخول في عالم الأعمال والمعلومات الأساسية التي تحتاج إليها المرأة للدخول فيه، أما الجزء الثاني فيتضمّن شرحًا لمراحل المشروع والخدمات الخاصة بكل منها، والبيانات المتعلقة بأماكن توفير هذه الخدمات. ويشمل الجزء الثالث شرحًا تفصيليًا لخطوات تأسيس المشروع، ويتناول الجزء الرابع بنكًا للمعلومات يشمل أسماء ووسائل اتصال جميع الجهات التي من الممكن أن تتعامل معها المرأة في مراحل المشروع.

- أضاف التقرير بعض المؤشرات الهامة التي تعكس بعض أهداف التنمية المستدامة لمصر في مجالات مثل مشاركة الأهداف وقوة المؤسسات الحاكمة والعدالة وغيرها، والتي يمكن متابعتها وتقييم وضع مصر من خلالها بصفة دورية في التقارير القادمة.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

© 2021 المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES
جميع الحقوق محفوظة.